PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Tahrir**
DATE:	**1-August-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**120,000**
TITLE :	**Private Sector Defies the Government and Refuses to Import Gas**
PAGE:	**02**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Mona Abdel Bary**

القطاع الخاص يعاند الحكومة ويرفض استيراد الغاز

رجال أعمال: فارق السعر كبير بين المدعم والمستورد

كتبت- منى عبد البارى:

قرار الحكومة الخاص بالسماح للقطاع الخاص باستيراد الغاز الطبيعى أو المسال من الخارج، قوبل بعزوف من قبل المصنعين، ووصفوا القرار بـ«التعجيزى»، واعتبروا أن تنفيذه يفوق قدراتهم المادية بشكل كبير، بسبب الفارق السعرى الكبير بين الغاز المستورد والغاز المدعم الذى يحصلون عليه من الحكومة.

ورغم مرور شهرين على صدور القرار الحكومى على استخدام الشبكة القومية للغازات فى تسويق الغاز مقابل تعريفة نقل، لم تتلق وزارة البترول أى طلبات من القطاع الغاز لاستيراد الغاز، بحسب وزير البترول الدكتور شريف إسماعيل.

رئيس شركة مصر للصلب، جمال الجارحى، قال لـ«التحرير» إنه يرفض القرار «التعجيزى» تماما الذى تهدف وزارة البترول من ورائه إلى رفع المسؤولية عن عاتقها فقط.

وتساءل الجارحى: «أى مستثمر يمكنه استيراد غاز بالأسعار العالمية عقب ٤ سنوات من الخسائر التى دمرت المصنعين ماديا ومعنويا؟».

رجال الأعمال يرفضون الاستجابة لقرار الحكومة باستيراد الغاز

واستكمر ما وصفه «بسياسة الدولة مع المستثمرين»، التى تستهدف تحقيق أقصى منفعة ممكنة منهم دون منحهم الحوافز الكافية لعملية التصنيع. وقال إن سياسة الدولة أصبحت «طاردة للمستثمرين»، وإن الحكومة تعلن عن تسهيلات نظرية فقط، لا تنفذ أيا منها.

وتابع: «الحكومة حصلت من المصنعين فى منطقة جبل عتاقة بالسويس ٧٠٠ مليون جنيه لإنشاء محطة كهرباء لتغذية المصانع، والآن نستورد غازا، لماذا أسدد ضرائب وأنا لا أحصل على أى تسهيلات؟».

ووصف مدحت إستيفانوس، رئيس شعبة الأسمنت باتحاد الصناعات المصرية، القرار بأنه «كلام نظرى»، وغير قابل للتطبيق على أرض الواقع، لأن آليات تنفيذه تتجاوز قدرات المصنعين، مهما كانت إمكانياتهم. ويتطلب استيراد الغاز المسال وتحويله إلى الصورة الغازية، وتمريره على الشبكة القومية للغاز، شركات متخصصة تعمل فى هذا المجال.

وأضاف إستيفانوس، لـ«التحرير»: «اضطلاع المصنعين باستيراد الغاز يخرجهم من نطاق عملهم، ويزرعهم فى أعمال مختلفة تماما».

رئيس غرفة صناعة البترول باتحاد الصناعات المصرية، الدكتور تامر أبو بكر، أكد صعوبة تنفيذ هذا القرار، بسبب عدم توافر مركب «تغييز» لتحويل الغاز من حالته المسال إلى الحالة الغازية، إضافة إلى وجود فرق كبير بين سعر الغاز المحلى والعالمى.

وفى حالة استيراد القطاع الخاص الغاز فسوف تتضاعف تكلفته من ٦ دولارات لكل مليون وحدة حرارية إلى ١٢ دولارا.

الخبير البترولى الدكتور إبراهيم زهران أكد صعوبة تنفيذ القرار، قائلا لـ«التحرير»: «الأمر يحتاج إلى شركات متخصصة من القطاع الخاص لاستيراد الغاز، ولكنها ستفشل فى بيعه للقطاع الخاص أيضا الذى سيرفض شراء المليون وحدة حرارية بـ١٨ دولارا، بدلا من ٦ دولارات (سعر الغاز الحكومى)».